28 % نسبة المشاركة في الانتخابات الإماراتية

■ دبي - أ ف ب

□ أظهرت نتائج انتخاب نصف أعضاء المجلس الوطني الاتحادي الذي لا يتمتع بصلاحيات تشريعية في الإمارات تدني نسبة المشاركة التي بلغت نحو 28 في المئة من الناخبين.

وأكدت النتائج التي نشرتها اللجنة الوطنية للانتخابات أن أقل من 36 ألف ناخب أدلوا بأصواتهم من أصل أكثر من 129 ألفاً يحق لهم ذلك لانتخاب عشرين عضواً في المجلس. ويقوم حكام الإمارات السبع التي تشكل الدولة (أبوظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين ورأس الخيمة والفجيرة) باختيار الناخبين. كما يعينون عشرين من أعضاء المجلس الذي أنشئ في العام 1972.

وتأتي هذه النسبة المتدنية على رغم إقدام السلطات على مضاعفة عدد أعضاء الهيئات الناخبة في الإمارات السبع مجتمعة عشرين مرة بعد أن كان 6600 في الانتخابات الأولى التي أجريت العام 2006. وفازت امرأة واحدة من أصل 85 ترشحن على المقاعد العشرين، وبشكل منفرد، وهي شيخة عيسى غانم العري من إمارة أم القيوين. وقد تنافس 450 مرشحاً على العشرين مقعداً. ويناقش المجلس الوطني القوانين القرارات ليس أكثر ويقدم التوصيات للمجلس الاتحادي الأعلى الذي يضم حكام الإمارات السبع.

العدد 3306 الاثنين 26 سبتمبر 2011 الموافق 28 شوال 1432هـ
Monday 26 September 2011, Issue No.3306

غالبية التونسيين: الفساد مشكلة طالت الكثير من القطاعات

■ تونس - أ ف ب

□ أظهر استطلاع للرأي أجراه المعهد العربي لرؤساء المؤسسات في تونس أن أكثر من ثمانين في المئة من التونسيين يعتبرون أن الفساد المالي مشكلة اجتماعية واقتصادية «خطيرة جداً» طالت كل القطاعات في تونس.

ورداً على سؤال بشأن نظرة التونسيين للفساد المالي (الرشوة) قال 36.6 في المئة ممن شملهم الاستطلاع أن هذه الظاهرة بقيت في نفس المستوى الذي كانت عليه خلال العامين الماضيين بينما أعرب 34.1 في المئة منهم عن الاعتقاد بأنها تراجعت فيما قال 11 في المئة أنها «تنامت».

وأبـرزت النتائج أن «آفة الفساد المالي» شملت كل القطاعات (عمومية وخاصة). ويحتل سلك الأمن المرتبة الأولى في القطاعات الأكثر فساداً (71.9 في المئة) في حين اعتبر الجيش الأقل تضرراً بهذه الظاهرة (8.9 في المئة). وتحتل الأحزاب السياسية المرتبة الثانية (70.2 في المئة) تلهيا الجمارك (57.2 في المئة) ثم الحكومة الانتقالية بنسبة (56.8 في المئة).

الأمم المتحدة: نحن بحاجة لـ 700 مليون دولار للصومال

نيويورك - أ ف ب

□ أعلن الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون أمس الأول السبت (24 سبتمبر/ أيلول 2011) أن المنظمة الدولية لاتزال تحتاج إلى نحو 700 مليون دولار هذا العام لمكافحة المجاعة في القرن الإفريقي، وذلك خلال قمة مصغرة في نيويورك بحثت الوضع في هذه المنطقة.

وقال بان كي مون في هذا الاجتماع الذي عقد على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة «في الصومال، أصابت المجاعة مناطق واسعة في الجنوب. 750 ألف شخص مهددون بالموت جوعاً. أربعة ملايين يحتاجون إلى مساعدة عاجلة. تدفق عشرات آلاف النازحين إلى مقديشو حيث البنى التحتية محدودة». وطالب بان كي مون أيضاً بتسهيل وصول المنظمات الإنسانية إلى المناطق التي يسيطر عليها المتمردون الإسلاميون من حركة «الشباب» وأضاف «كان يمكننا إنقاذ مزيد من الناس لو أتيح لنا الوصول إلى المناطق التي يسيطر عليها الشباب».

من جانبه، قال رئيس الوزراء الصومالي عبدالوالي محمد علي إن «الوضع (في الصومال) لايزال يثير قلقاً كبيراً. لقد وصل نصف مليون نازح إلى العاصمة». وأوضح رئيس جيبوتي إسماعيل عمر جيله أن 18 ألف نازح صومالي دخلوا أراضي بلاده حيث «تتم في شكل جيد عمليات التوزيع التي بدأت منذ بداية الأزمة بمساعدة الأمم المتحدة».

البشير: اضطرابات السودان مخطط أجنبي لتغيير النظام

■ القاهرة - د ب أ

□ رأى الرئيس السوداني عمر البشير أن ما حدث في جنوب كردفان والنيل الأزرق من تمرد يعتبر تراجعاً كبيراً في مسيرة السلام، مشيراً إلى أن ما حدث في جنوب كردفان هو مخطط أجنبي يهدف لتغيير النظام، وقال: «نعرف من يقف خلفه». وقال في حوار مع صحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية نشرته أمس الأحد (25 سبتمبر/ أيلول 2011): «إحساسهم بأن الأمر في مصر قد خرج عن سيطرتهم وفشلوا في السيطرة على الساحة السياسية، لذا عليهم محاصرة مصر من بوابة السودان وليبيا»، من دون توضيح الجهات المقصودة.

وعن خيارات الحكومة السودانية في حل القضايا العالقة مع حكومة جنوب السودان، قال البشير: «بالنسبة للحدود، فإن اللجنة (لجنة الحدود) قد اتفقت على 80 في المئة من الحدود... ولكن بكل أسف هناك أناس وشخصيات نافذة في الحركة الشعبية وحكومة الجنوب يقومون بتعطيل الاتفاق. وقد اتفقنا على ترسيم الحدود المتفق عليها، وكان هذا قبل أكثر من سنتين، أما بالنسبة للمناطق المختلف حولها يظل الوضع الإداري الحالي قائماً من دون تدخل إلى أن يتم حسم الأمر حولها وهي مناطق جودة، كاكا التجارية، جبل المقينص، وهي في الحدود مع أعالي النيل ومنطقة كفياقنجي في دارفور وبحر الغزال».

وقال: «بالنسبة للنفط، فالواقع يقول إنه هناك في دولتين متجاورتين عليهما التعايش معاً... فالنفط الذي كان جزءاً من الشمال يجب تعويضه في الفترة الانتقالية إذا حصلت فجوة في خلال الـ 4 أعوام المقبلة ستحدث نتيجة لفقدان النفط، فقدرناها بنحو 10 مليارات دولار، بينما قدرت من صندوق النقد الدولي بنحو 9 مليارات دولار، وكان الاتفاق على تغطية الفجوة هو أخذ 32 دولاراً عن كل برميل من بترول الجنوب الذي يتم تصديره عبر السودان.

قرر مشاركة المرأة في مجلس الشورى والانتخابات البلدية مستقبلاً

العاهل السعودي: المبادرة الخليجية «تشكل المخرج» للأزمة اليمنية

■ الرياض - أ ف ب

□ قال العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز، أمس الأحد (25 سبتمبر/ أيلول 2011)، بعد يومين من مغادرة الرئيس اليمني علي عبدالله صالح الرياض بشكل مفاجئ، إن المبادرة الخليجية «لاتزال تشكل المخرج لحل الأزمة اليمنية»، بحسب مصدر رسمي. ونقلت الوكالة الرسمية عنه قوله في خطاب وجهه إلى مجلس الشورى: «نرى أن المبادرة الخليجية مازالت تشكل المخرج لحل اللازمة اليمنية، وتحول دون تدهور الأوضـاع». وأضـاف «يؤلمنا ما يشهده من أحداث عنف ترتب عليها سقوط قتلى وجرحى، وأهيب بكل الأطراف ضبط النفس وتحكيم العقل لتجنيب اليمن مخاطر الانزلاق إلى المزيد من العنف والاقتتال».

وكان المجلس الوزاري في مجلس التعاون حض خلال اجتماع «استثنائي» في نيويورك قبل يومين صالح على «التوقيع الفوري على المبادرة وتنفيذ الانتقال السلمي للسلطة بما يحفظ أمن واستقرار ووحدة أراضي اليمن».

ووضعت دول الخليج القلقة من استمرار الأزمة في اليمن منذ يناير/ كانون الثاني الماضي، خطة تتضمن مشاركة المعارضة في حكومة مصالحة وطنية مقابل تخلي الرئيس عن الحكم لنائبه على أن يستقيل بعد شهر من ذلك مقابل منحه حصانة وتنظيم انتخابات رئاسية خلال مدة شهرين.

من جهة ثانية أعلن العاهل السعودي أمس مشاركة المرأة في مجلس الشورى عضواً والمجالس البلدية ترشيحاً واقتراعاً اعتباراً من الدورات المقبلة.

وقال الملك في خطابه السنوي أمام مجلس الشورى في الرياض: «قررنا مشاركة المرأة في مجلس الشورى عضواً اعتباراً من الدورة القادمة وفق الضوابط الشرعية». يشار إلى أن مجلس الشورى مكون من 150 عضواً يعينهم الملك.

وأضاف العاهل في كلمة مقتضبة نقلها التلفزيون الرسمي «يحق للمرأة أن ترشح نفسها لعضوية المجالس البلدية من الدورة المقبلة ولها الحق في المشاركة في ترشيح المرشحين وفق ضوابط الشرع» في إشارة إلى حق الاقتراع. يذكر أن مجلس الشورى أقر توصية مطلع يونيو/ حزيران الماضي لإشراك المرأة «وفقاً لضوابط الشريعة»، في انتخابات المجالس البلدية مستقبلاً وليست تلك التي ستجري الخميس المقبل. ومدة ولاية المجالس البلدية أربع أعوام.

وكانت المملكة نظمت العام 2005 أول انتخابات بلدية لاختيار نصف أعضاء المجالس البلدية، علماً بأن السلطات تعين النصف الآخر.

وأكد الملك أنه اتخذ قراره هذا «لأننا نرفض تهميش دور المرأة في المجتمع السعودي في ظل مجال عملها وفق الضوابط الشرعية وبعد التشاور مع كثير من علمائنا في هيئة كبار العلماء ومن خارجها والذين استحسنوا هذا التوجه وأيدوه». وأشار إلى أن «للمرأة المسلمة في تاريخنا مواقف لا يمكن تهميشها منها سواء بالرأي والمشورة منذ عهد النبوة تيمناً بمشورة أم المؤمنين أم سلمة يوم الحديبية، والشواهد كثيرة مروراً بالصحابة والتابعين حتى يومنا هذا».

ولاتزال المرأة السعودية في حاجة إلى ولي أمر ذكر لإتمام كل معاملاتها، بما في ذلك الحصول على جواز سفر والسفر. كما أنها ممنوعة من قيادة السيارات، فيما تستمر ناشطات في المملكة في المطالبة بتحسين وضع حقوق المرأة عموماً.

ومع ذلك، فقد اعتبر أن «التحديث المتوازن المتفق مع قيمنا الإسلامية مطلب مهم في عصر لا مكان فيه للمتخاذلين والمترددين».

العاهل السعودي مشاركاً في جلست مجلس الشورى أمس

في أول خطاب له بعد عودته من رحلة العلاج

الرئيس اليمني: مستعد لعملية انتقالية عبر انتخابات

■ صنعاء - أ ف ب

□ أعلن الرئيس اليمني علي عبدالله صالح الذي يواجه انتفاضة شعبية منذ أشهر في بلاده، أمس الأحد (25 سبتمبر/ أيلول 2011) أنه مستعد لعملية انتقالية تنفيذا لمبادرة مجلس التعاون الخليجي ولكن عبر إجراء انتخابات.

وقال «نحن تحدثنا عن انتقال سلمي للسلطة عبر صناديق الاقتراع مرارا وتكرارا ونحن اليوم نكرر اننا ملتزمون بالمبادرة الخليجية لتنفيذها كما هي والتوقيع عليها من نائب الرئيس (عبد ربه منصور هادي) الذي فوضناه بموجب قرار جمهوري».

وأضاف أن «القرار ساري المفعول وهو (نائب الرئيس) مفوض لإجـراء الحوار والتوقيع على المبادرة وآليتها التنفيذية لإخراج الوطن من المأزق الخطير».

من جهتها أدانت الولايات المتحدة أعمال العنف وعدم الاستقرار في اليمن أمس الأول السبت في نهاية يوم شهد مقتل 40 شخصا في أسوأ أعمال عنف تشهدها العاصمة صنعاء خلال أسبوع.

ولايـزال الرئيس اليمني يرفض أن يوقع بنفسه الخطة الخليجية التي تلحظ استقالته مقابل حصوله على حصانة قضائية.

وتابع صالح «لنتوجه جميعا نحو الحوار والتفاهم والتبادل السلمي للسلطة عبر صناديق الاقتراع وانتخابات رئاسية مبكرة كما جاء في المبادرة الخليجية لكن أريد انتخابات كاملة رئاسية وبرلمانية ومحلية إذا تم التفاهم عليها».

وجاءت تصريحات صالح في خطاب إلى الأمة بثه التلفزيون اليمني الرسمي، هو الأول منذ عودته المفاجئة الجمعة إلى صنعاء بعد غياب استمر أكثر من ثلاثة أشهر تلقى خلاله العلاج في السعودية بعد هجوم استهدف القصر الرئاسي.

وتتضمن المبادرة الخليجية التي وضعتها دول الخليج القلقة من استمرار الأزمة في اليمن منذ يناير/ كانون الثاني، مشاركة المعارضة في حكومة مصالحة وطنية مقابل تخلي الرئيس عن الحكم لنائبه على أن يستقيل بعد شهر من ذلك مقابل منحه حصانة وتنظيم انتخابات رئاسية خلال مدة شهرين.

وكـان وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي اجتمعوا الجمعة في نيويورك على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة وحضوا الرئيس اليمني على أن يوقع المبادرة الخليجية «فورا».

وأكد صالح في خطابه انه في صحة جيدة موضحا انه سيتابع علاجه خلال الأشهر المقبلة من دون أن يحدد البلد الذي سيتوجه إليه لهذا الغرض.

وكانت القوات اليمنية أطلقت النار قبل ظهر الأحد على متظاهرين يطالبون بتقديم الرئيس علي عبدالله صالح الى المحاكمة ما أدى الى مقتل شخص وتفرق المسيرة، ومع ذلك يستمر الالتزام بوقف النار الهش في العاصمة.

وأدت المعارك بين الوحدات العسكرية الموالية والمعارضة وكذلك بين القبائل المؤيدة والمناهضة للرئيس إلى ما لا يقل عن 175 قتيلا منذ اندلاع الاشتباكات قبل أسبوع.

التلفزيون اليمني الرسمي ينقل بثاً مباشراً لخطاب الرئيس علي عبدالله صالح